

## حديث صحافي للأمين العام للجبهة الديمقراطية

### لتحرير فلسطين\* بشأن اتفاق أوسلو وما بعده

دمشق.\*\* [مقتطفات]

■ على الرغم من سوء اتفاق أوسلو، شكلاً مضموناً، هل تستطيع المنظمات الفلسطينية الراضة إسقاط هذا الاتفاق؟ وكيف؟

□ عملية إسقاط هذا الاتفاق تتطلب نفساً طويلاً، وتتم بالتراكم ولا يمكن أن تتم بالضربة القاضية، وبتعبير آخر، إسقاط اتفاق أوسلو لن يأخذ طابعاً درامياً كما حدث مع اتفاق 17 أيار [مايو] في لبنان لاعتبارات كثيرة، أهمها أنه في 17 أيار [مايو]، بقي الترابط في النضال بين الوطني اللبناني والقومي المحيط وبأعماق دولية. لقد تم مدّ اليد العربية العريضة للقوى السياسية اللبنانية الوطنية والإسلامية، لمحاصرة وإسقاط اتفاق 17 أيار [مايو]، بينما هنا نجد أن على شعب فلسطين، بقواه الديمقراطية اليسارية والوطنية، والإسلامية الوطنية، أن يخوض المعركة لوحده تقريباً، مقابل ائتلاف دولي عريض يتشكل حول الجناح اليميني البيروقراطي في منظمة التحرير، ومسنداً بمحاور عربية وإسرائيلية التي تصرخ: يجب أن نعمل كل شيء حتى لا يسقط اتفاق أوسلو. [...]

والائتلاف الدولي هائل، يجند طاقاته السياسية والمالية، فضلاً عن توفير كل العكازات الضرورية لسلطة عرفات.

وعلى الرغم من هذا كله، فإننا على ثقة كاملة بأن شعبنا لم يتعب، وبالتالي فإن قوى المعارضة، تمكنت على امتداد 15 شهراً على اتفاق أوسلو من محاصرته وحصره، والكل الآن، فلسطينياً وعربياً وعالمياً، يسلم بأن اتفاق أوسلو يتآكل، وسلطة عرفات تتراجع وباتت أقلية، على الرغم من كل هذا الاحتضان الواسع لهذه السلطة. الآن يتضح أن خيار الانتفاضة يتواصل بأشكالها الجماهيرية والمسلحة والسياسية، إضافة للنضالات التنويرية الجارية [...].

وفي مقدمة الضرورات الراهنة الانتقال بالمعارضات الفلسطينية إلى معارضة متحدة [...]. لكن يحزننا القول إن هذه المعارضات لم تتحول بعد إلى معارضة متحدة داخل الوطن، بتشكيل قيادة موحدة وطنية من كل التيارات للانتفاضة الممثلة لخيار شعبنا، والإصرار على الاستفتاء على اتفاق أوسلو والانتخابات البلدية والقروية، بدلاً من التعيينات العرفاتية. الرابينية في غزة والخليل ونابلس، وما يحاولونه في البلديات الأخرى، والعودة إلى الشعب عبر صندوق الاقتراع، لكي ينتخب شعبنا في الأرض المحتلة جمعية وطنية، ومجلساً وطنياً، انتخاباً سياسياً حراً بإشراف محايد، يفرز قيادة مشتركة من كل التيارات التي تفوز في صناديق الاقتراع، والتي تبلور البرنامج السياسي للشعب في الأرض المحتلة.

هذا هو البديل الذي نقدمه للجمع بين خيار الانتفاضة وبين العودة إلى الشعب عبر صناديق الاقتراع

[...].

■ من هذا الكلام يبدو أن المسألة الأساسية هي أن يكون الشعب مصدر السلطة، لكن الوزن الدولي والإقليمي للاتفاق يجعل من الصعب تغييره بسهولة، حتى لو صوت الشعب لمصلحة القوى المعارضة للاتفاق، فماذا سيكون الخيار البديل؟

□ أنت تقول إن برنامج أوسلو من الصعب تغييره، وهذا يعني أنه يمكن تغييره [...]. فمهما كان الائتلاف المحيط ببرنامج أوسلو، وما يدور حوله في المفاوضات العربية الثنائية مع كل بلد من أقطار الطوق، فإن خيار الشعوب عندما تصمد عليه، سينتصر مهما كانت العذابات والألام، وآخر مثل على هذا جنوب إفريقيا. نحن نقدم البرنامج

\* نايف حواتمه.

\*\* "السفير" (بيروت)، 1995/1/26. وقد أجرى الحديث كمال إبراهيم.

الوطني البديل الذي يجمع في العلاقة الحية بين الوطني والقومي، برنامج تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة عملاً بقرارات مجالسنا الوطنية، والقمة العربية والشرعية الدولية.

هذا البرنامج الوطني الواقعي، الوصول له طرق مفتوحة بصعوبة وليست سالكة بسهولة [.....]. ولهذا أقول، علينا ونحن نواصل هذا الدرب، الجمع بين خيار الانتفاضة في الكفاحات الجماهيرية والمسلحة والسياسية، والإصرار على توحيد المعارضات في معارضة متحدة والعودة للشعب. في هذا السياق، انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد من شعبنا داخل الوطن والشتات هو الذي يعبر عن رأي شعبنا [.....]. ولذلك، العملية ليست مجرد عودة إلى صندوق الاقتراع بل العودة إلى الشعب ليقرّر مصيره بنفسه [.....].

■ لنفترض أن المسار السياسي الراهن انتهى بتوقيع سورية ولبنان على معاهدات سلام، كيف ستواصل المنظمات الفلسطينية نشاطاتها؟

□ لا نريد أن نضع العربية أمام الحصان، ومع ذلك أقول إن الأمل بأن يتواصل الموقف السوري واللبناني بالإعلانات التي يقدمها، خاصة لجهة الإصرار على عودة قوات الاحتلال إلى ما وراء خطوط حزيران [يونيو] 1967 على المسار السوري. اللبناني، وإلى ما وراء خطوط الهدنة عام 1949 في جنوب لبنان. [.....]

وأود القول أننا في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وبجانبا العديد من القوى الأساسية التي لها وجود على الأرض وفي الميدان في الأرض المحتلة، نظمنا مجموع أوضاعنا وفقاً لكل الاحتمالات حتى نواصل كفاحنا من داخل الأراضي المحتلة، ومن داخل مخيمات الشتات سواء بقيت التسهيلات اللوجستية العربية أو لم تبقى [.....].

■ يطرح الحكم الذاتي إشكالية أمام عرب 1948: إشكالية التوفيق بين الهوية الإسرائيلية والانتماء الوطني والقومي، ما هي سياستكم إزاء هذه المجموعة؟

□ هذه مفارقة صارخة في أوضاع شعبنا العربي الخاضع للاحتلال منذ العام 1948 قبل وبعد اتفاق أوسلو، وعلى امتداد الفترة منذ 1967، والتي بلغت ذروتها في يوم الأرض الشهير في العام 1976؛ شهد عرب 1948 نهوضاً وطنياً وقومياً هائلاً نحو الصيرورة جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ومن الأمة العربية، نقيض كل المحاولات التي تمت منذ النكبة حتى 1967 باتجاه التمثيل والاندماج في المجتمع الإسرائيلي. تعاطم هذا النهوض تحت رايات الانتفاضة الكبرى، ثم جاء اتفاق أوسلو ليمثل لحظة انكسار في حياة عرب الـ 48. فاتفق أوسلو أهمل بالكامل مليوناً من شعبنا، ودفع بمصيرهم نحو المجهول وتم التخلي عن هؤلاء. ومن هنا وجدنا أن عرب 1948 تنتعش في صفوفهم من جديد تيارات نحو التمثيل والاندماج كانوا قد تخلوا عنها على امتداد مسيرة الثورة حتى اتفاق أوسلو. وعلى ضوء هذا كله بادرت الجبهة الديمقراطية للنظر من جديد في شبكة العلاقات الوطنية والقومية مع عرب الـ 48، وتوصلنا إلى ضرورة بناء تنظيم جماهيري للجبهة بين عرب الـ 48، من موقع صيانة وتطوير ونهوض الهوية الفلسطينية والعربية، ومحاصرة مؤشرات التمثيل والاندماج، التي بدأت تبرز بعد اتفاق أوسلو على يد الأحزاب الصهيونية، وعلى يد الشرائح العربية المتبرجة المحدودة التي سبق أن اندمجت في الأحزاب الصهيونية. [.....]

ولا نرى أن الإشكالية تكمن في حمل بطاقة الهوية الإسرائيلية، بل هي تكمن في طبيعة الهوية الوطنية والسياسية لعرب الـ 48. فالظروف التي تكوّنت بعد النكبة دفعت الجميع إلى حمل بطاقة الهوية الإسرائيلية. وكل من اطلع على تلك البطاقة وعلى جواز السفر الإسرائيلي يدرك على الفور أن إسرائيل لا تعترف حتى الآن بوجود شعب إسرائيلي، بل بوجود دولة إسرائيل والشعب اليهودي.

لهذا كله أقول إن الصيغ والبرامج ستنتقل وتشتق من خصوصيات أوضاع عرب 1948 داخل دولة إسرائيل، ومحاورها الرئيسية التثبيت بالأرض، وعدم تمكين العدو من مواصلة سياسة التهجير تحت عنوان التطوير المبرمج لإبادة القرى والبلدات العربية، والنهوض لحماية الثقافة والهوية الوطنية السياسية الانتمائية لشعب فلسطين والعروبة والمساواة بين السكان من عرب فلسطينيين ويهود اجتماعياً وقانونياً وسياسياً.

وأخيراً، أهمية ائتلاف جميع التيارات بين المليون عربي، لأن بإمكانهم عند ذاك أن يشكلوا قوى هائلة، بيضة قبان، لتقرير مصير كل السياسات الإسرائيلية في ظل الخارطة السياسية، وهذا ما عملت إسرائيل على حجبها طيلة الخمسين عاماً بتفتيت هذه القوى حتى لا يتمثل في الانتخابات البلدية والقروية والمؤسسات الاجتماعية، وحتى في الكنيسة، ثقل عرب 1948، الذي يساوي 18 في المئة من مجموع سكان إسرائيل، بينما حضوره الآن في هذه المؤسسات لا يتجاوز 6 في المئة.

■ هناك تخوف، بحكم وجود أكثرية فلسطينية في الأردن، من نشوب حرب أهلية، خصوصاً بعد الاتفاق الأردني الإسرائيلي، كيف ستعاملون مع هذه الحالة، مع وضع الأردن، ومع احتمال نشوب حرب أهلية، بغض النظر عن سيكون البادئ بإشغالها، النظام أو حركات احتجاجية فلسطينية تستدرج إلى هذا الاتجاه؟

□ من المحزن أن أقول إن كل الاحتمالات مفتوحة [.....].

[.....]

إن الاتفاقات التي تم توقيعها مع إسرائيل تضع [الشعبين] في مأزق أخطر من شأنه توليد صراع داخلي. داخلي، على الأرض الأردنية بدلاً من وحدة الشعبين في النضال المشترك من أجل حق مليوني فلسطيني على الأراضي الأردنية في العودة وتقرير المصير عملاً بالقرارات الدولية. ولذا نجهد من أجل إعادة تطهير هذا الحق في صفوف الشعبين، وإعادة بناء موقف متحد ضد التوطين على الأرض الأردنية، ومن أجل نضال مشترك نحو العودة. بدون هذا يطل التوطين برأسه على الأرض الأردنية، وهذا سيخلق بالضرورة صراعات محتدمة، لن يحصد منها الشعبان إلا المرارة، وكل الطرب سيكون لإسرائيل.

■ ثمة من يرى أن الأصوليين على الرغم من إيجابية بعض تياراتهم (الجهاد الإسلامي وحزب الله و"حماس")، يشكلون خطر تقسيم على العالم العربي، وهذا يخدم مخطط إسرائيل في المنطقة، ما رأيكم؟

□ علينا أن نلاحظ أن الاتجاهات الإسلامية باختلاف تياراتها، كانت غائبة في مجرى النضال الوطني والقومي لعشرات السنين، باستثناء ومضة مؤقتة في العام 1948. ولا يمكن أخذ الاتجاهات الإسلامية بخطة واحدة؛ فهي تلاوين لأمثلة صارخة كثيرة [.....].

[.....]

ولذا، فإن التيار الديمقراطي واليساري العروبي على امتداد الأرض العربية، يميز بين اتجاه إسلامي سياسي مناضل ضد التوسعية الصهيونية الإسرائيلية وضد الإمبريالية، ويندفع باتجاه الحوار مع القوى القومية والوطنية واليسارية نحو نضال مشترك وتحالفات مشتركة، وبين الاتجاهات الأخرى ذات الطبيعة الظلامية والانقسامية، والتي توجه سهامها باتجاه غير الاتجاه الذي يجب أن تصب فيه إذا كانت منطلقاً من مواقع وطنية. وبالنسبة للقوى الإسلامية السياسية التي تناضل ضد العدو المشترك، والتوسعية الإسرائيلية الصهيونية وقوى الاستعمار الإمبريالية والظلامية، وباتجاه العصرية والحداثة والديمقراطية ونحو مجتمعات تتقدم إلى الأمام، فأيدينا ممتدة بانتظام. وهذا الذي فعلناه مع حركتي الجهاد و"حماس" اللتين تحملان السلاح إلى جانبنا وتناضلان ضد التوسعية الإسرائيلية والحلول الاستسلامية التي تنتقص من حق شعبنا بتقرير المصير، وبناء دولته المستقلة والعودة إلى بلاده. هنا أيضاً علينا أن نلاحظ أن الأهمية الإسلامية الإخوانية كانت لها أدوار مركبة ومزدوجة، يجب أن تخضع للفحص والمراجعة. كما أن على البرامج القومية واليسارية أن تخضع للفحص والمراجعة حتى نفتح القنوات، كل القنوات في ما بيننا في النضال المتحد ضد العدو المشترك.

أيضاً علينا أن نلاحظ أن القوى الوطنية والقومية اليسارية والديمقراطية الفلسطينية حملت السلاح منذ 1967 وقدمت برنامجها البديل عن هزيمة حزيران [يونيو] كتفاً إلى كتف مع جميع القوى المناضلة العربية والمساندة لنا علنياً، بينما الحركات والاتجاهات الإسلامية بقيت صامتة لفترة طويلة، ممّا أدى إلى انشقاقات عن حركة الإخوان المسلمين الأممية متعددة الأشكال، ومنها مثلاً الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين، التي استعادت ضريبة الجهاد الغائبة عن برامج حركة الإخوان المسلمين في تلك الفترة. وعلينا أن نلاحظ أن إخواننا في "حماس" قد بدأوا في آب [أغسطس] 1988، بينما قبل هذا التاريخ لم يحملوا السلاح بجانبنا، برغم أكثر من 20 عاماً على الثورة التي قدمت 70 ألف شهيد وما يزيد عن 150 ألف معطوب وعشرات الآلاف من اليتامى والأرامل.

لكن كما نقول في الحكمة الشعبية "أن تصل متأخراً إلى ضفاف النضال خير من أن لا تصل أبداً." [.....]

الإخوة في الجهاد و"حماس"، دخلوا حديثاً بكوادر لم يتم استنزافها وبطاقات تمت مراكمتها، بينما القوى الوطنية والقومية والديمقراطية اليسارية ناضلت على امتداد 25 عاماً نضالاً مسلحاً وجماهيرياً وسياسياً؛ تعرضت لكل قساوة النضال وقدمت عشرات الآلاف من الشهداء، وما زالت، ودورها عظيم في الأرض والميدان لأنها مؤصلة في صفوف شعبنا؛ فنحن ورثة كل المراكمة الوطنية والديمقراطية والقومية التي تدفع نحو الحداثة والعصرنة إلى الأمام في وجه المشروع التوسعي الإسرائيلي الصهيوني والاستعماري.

علينا أن نفهم هذه المسألة فهماً مركباً جدلياً؛ فكل شيء جميل يتضح جماله بمقدار ما يتضح قبح المقابل، وبالتالي الاتجاه المتقدم في النضال الذي يحمل مضموناً ديمقراطياً، مهما كانت الرايات التي يعنون بها نضاله لا يمكن أن يترك أثراً سلبياً. لكن عندما يحاول أن يقدم نفسه بصيغة توتاليتارية شمولية، وبأنه وحده هو الحل، هنا تبدأ المعضلة كما اتضح مرة أخرى في أفغانستان وفي بلدان أخرى، ولذلك عندما بدأت الحركة الإسلامية في الجهاد ضد الاحتلال، وظهر من صفوفها نزعات توتاليتارية أو نزعات اجتماعية ذات لون طائفي، تركت أثراً سلبية كبيرة على كل الاتجاهات اليسارية والديمقراطية القومية والوطنية في صفوف شعبنا، وليس فقط على تجمعات ذات طبائع وتلاوين طائفية متعددة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)